

لما قرنه بالصريح علم انه اراد الرجعي كما لو قرن الصريح بالباين في قوله انت طالق باين  
ذكره في التبيين ويجازي ما في ما تارة اذ في عين المتعاقب نفعاً عن المبسوط وصحاحه لو قال  
لها انت طالق ثلثا يقع بايناً عندنا وعده رجعي ولو قال المبرك بيكر ونوي الثلث  
فما كنت اخترت نفسي واحدة او مرة واحدة يتعين جعل الامر بيدها كتحبيرها في السائل  
كجها الا في صحة الثلث فانه لا يقع نيته في التحبير وان قالت طلقت نفسي واحدة واخترت  
نفسى بتطليقتي فواحدة باينة ولو قال المبرك بيكر اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه فبطل  
امر اليوم ان ردته ويقول الامر بعد غد خلافا لفرق في امر بيكر اليوم وغدا دخل  
الليل فلا يبقى الامر بعد غد ان ردته في يومها لانه امر واحد فلا يبقى لها الخيار بعد الردة  
ولو قال طلقت نفسك ولم ينو نوي واحدة فطلقت نفسها متع رجعية وان طلقت  
ثلثا ونواه وقعن اما في نواه لانها لو طلقت نفسها ثلثا وقد نوي الزوج واحدة  
لم يقع عليها شئ عنده وعندهما يقع واحدة ولو نوي شئ من وقع واحدة لانه عدد  
واللفظ لا يدخل عليه الا ان يكون امة لان التثنية جميع الجنس وحقها وقوع باين  
نفسى رجعية اتم وضع الطلاق فلان الاباينة من الفاظ صلحت جملها لفظاً فطقت  
واما كونه رجعياً فلان المتعاقب ايها هو الرجعي وقد تارة بزيادة وصحاحه لبيونة  
فيكون ذلك واحداً لفظاً في الوصف لا تعد الاصل فلا تعد خلافاً لكونه تبعاً بخلاف قولها  
طلقت نفسي ثلثا في جواب طلقت نفسك واحدة فانها تعد خلافاً فلا اصل لان الطلاق  
اذا قرن بالعدد يكون العاقبة هذا العدد وما اخترت نفسها ما يقع لانه ليس من الفاظ  
الطلاق ولا يصح الرجوع عند طلقت نفسك لان فيه معنى اليقين اذ هو تعليق الطلاق  
بتطليقتها او اليقين تصرف لان امر لا يصح الرجوع عنها وليس بتوكيل وتيقيد بالجنس  
لانه توكيل وفي طلق منكر وطلق امر في خلافاً اي يصح الرجوع عنه ولا يتقيد  
بالجنس لانه توكيل وفي طلق نفسك مني شئ لا يتقيد اي بالجنس وفي طلقها ان شئت  
بتيقيد لانه علمت بشئ ضمير تليلا لا توكيلا ولا يرجع اي ليس للزوج ان يرجع  
عنه لكونه لازماً بمعنى لتعليق وقال زفر هو الاول سواء ولو قال طلقت نفسك ثلثا

وطلقت

فطلقت واحدة فواحدة لانها ملكة ايقاع الثلث فتلك ايقاع الواحدة ضرورة ولا يقع  
شئ في عكسه هذا عنده وعندنا يقع واحد ايضا لانها انت بما ملكته وزيادة يصح  
ما ملكته ويغفر الزيادة وله انها انت بغير ما فرض اليها لان الثلث غير الواحدة و  
المفروض اليها واحدة لانه ثلث فم يقع شئ اصلاً لانها محتاجة لانه لا مشقة الواحدة في  
الصورة الاولى وان مات غير الثلث نكح تملك الثلث بقصته تملك الواحدة فكلت  
الواحدة مفوضة اليها ضرورة واما ما قيل لانه فرض اليها ايقاع الواحدة فمضد لاني  
ضمن الثلث فيه وعليه انه لا عبرة بهذا والاما ما وقع واحدة في الصورة الاولى لانه  
ما فرض اليها ايقاع الواحدة في ضمن الثلث لا ايقاعها قصداً ولو امرت بالباين لم يقل  
او الرجعي لانها من متاسق من قول ويقع باين نفسي رجعية فمكث وقع ما امر  
به ولا يقع في طلق نفسك ثلثا ان شئت لوطلقت واحدة لانه عنده ان شئت الثلث  
وهي ايقاع الواحدة ما شاءت الثلث فلم يوجد الشرط وعكس لان مشية الثلث ليست  
مشية الواحدة كما يتعاقبها هذا عنده وقال لا يقع واحدة لان مشية الثلث بنفس مشية  
الواحدة كما ان ايقاعها يتضمن ايقاع الواحدة فمضد الشرط ولا في انت طالق ان شئت  
فقال ان شئت ان شئت فقال شئت لانه علق طلاقها بالمشية المرسله وهي انت بالعلمة  
فلم يوجد الشرط فلم يقع شئ وبطل امرها لانها اشغلت بالباينها وان نوي الطلاق  
اذ ليس في كلامه ولا في تلاصقها ذكر الطلاق ففي قول شئت نفسها والنية لا تجز في  
غير المذكور ولا يمكن البناء عليها فمضد لانه لما بقى على السابعة اذا اعتبر الابق وهذا  
قد بطل الاشتغال بها بما لا يعينها فمضد لانه في قول شئت عن ذكر الطلاق فلم يقع به شئ  
قال في المبسوط فان قيل كان ينبغي ان يقع الطلاق بقول الزوج شئت لانه يملك ايقاع  
الطلاق بهذا اللفظ قلنا انما يملك الا ايقاع بمشية الطلاق وهو بهذا اللفظ سواء  
مشيتها لانه تصدجها او كذا كالتنين بعد وروى وقع لوعلمت بمرجوع ووات  
طاعة اذا شئت واذا ما شئت وسمى شئت وسمى شئت لا يرتد الامر بعدها وتطلق متى  
شاءت واحدة لا غير وفي كل شئت لها ايقاع واحدة فمضد لانه الثلث جميعاً ولا التخليق